الإيرادات ٤٥٠ مليار ريال والنفقات ٤١٠ مليارات ريال

الميزانية الجديدة تدفع عجلة التنمية

حملت الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، بشائر خير عديدة تلبي احتياجات التنمية في مجالات التعليم، والصحة، وتطوير القوى البشرية، والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تطوير القطاعات الخدمية، والبنى التحتية، بما يحقق الرفاهية للمواطن، والخير للوطن.

وتعكس اعتمادات هذه الميزانية المباركة (بمشيئة الله) اهتمام الدولة بجميع القطاعات، وكذلك اهتمام الدولة بتعزيز الاحتياطيات لتوفير مزيد من الاستقرار في المستقبل.

وقد أقر مجلس الوزراء، في جلسته التي عقدها مؤخرًا برئاسة خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٢٨/١٤٢٩هـ، إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين، فيما يلي نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

إخواننا المواطنين.. أخواتنا المواطنات.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بحمد الله وتوفيقه، يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد ١٤٢٨/١٤٢٩ التي يبلغ حجمها (٤١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وعشرة آلاف مليون ريال وهي الميزانية الأعلى للمملكة، وتزيد عن ميزانية العام المالي الحالي بمبلغ (٣٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثين ألف مليون ريال.

لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة - بإذن الله - مواصلة توجيه الموارد التي حباها الله لوطننا الغالي للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه وذلك في إطار السياسات والأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة، وبما يتفق مع الأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى، وبشكل يحقق التنمية المتوازنة.

فامتدادًا لما تم في الأعوام المالية الأخيرة حظي قطاع تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة التي تشمل: التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني بأكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة؛ ومن أبرز ما تم في هذا القطاع المشروع الذي وجهنا باعتماده لتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج، وتحسين البيئة التعليمية، بالإضافة إلى الجامعات، ومعاهد ومراكز التدريب التقني والمهني التي راعينا فيها التوزيع المتوازن؛ وذلك للرقي بمستوى أداء أبنائنا وبناتنا وتهيئتهم لمواصلة مسيرة النهوض بوطننا المعطاء. واستكمالا لمشروعات البنية الأساسية في هذا القطاع بلغت التكاليف الإجمالية الجديدة لتنفيذها ما يقارب (٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وثلاثين ألف مليون ريال شملت مباني المدارس والجامعات ومعاهد ومراكز التدريب.

وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب (٤٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وأربعين ألفا وخمس مئة مليون ريال للإنفاق على هذا القطاع بهدف رفع مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية، كما تمت مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، والاهتمام بالرياضة والشباب. وفي هذا القطاع شملت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية وكليات الطب والمستشفيات الجامعية ولتنفيذ بعض الإضافات لمباني المستشفيات القائمة والجاري تنفيذها وتوفير التجهيزات المتقدمة لها، وكذلك لتنفيذ العديد من المنشآت الرياضية ودور الرعاية الاجتماعية.

ولما لأجهزة القضاء من أهمية قصوى فقد وجهنا باعتماد مبلغ إضافي مقداره (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف مليون ريال لتطوير القضاء وذلك لتعزيز متطلبات هذه الأجهزة التي تشمل تنفيذ «نظام القضاء» و«نظام ديوان المظالم» و«آلية العمل التنفيذية لكل منهما» التي وافقنا عليها خلال شهر رمضان المبارك من هذا العام.

ومن منطلق حرصنا على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية بلغ ما خصص للإنفاق عليها من الميزانية ما يقارب (٤٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وأربعين ألف مليون ريال. وفي هذه القطاعات اعتمدت مشاريع جديدة ومبالغ إضافية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها (٢٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة وعشرين ألف مليون ريال تشمل مشاريع لتوفير مياه الشرب، والمحافظة

على الموارد المائية وتنميتها، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار، والمشاريع البلدية بالإضافة إلى المشاريع التي تساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأخرى.

وفي قطاع النقل تم اعتماد مشاريع جديدة واعتمادات إضافية لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة وموانئ وخطوط للقطارات و مشاريع للمطارات، ويزيد ما اعتمد لتنفيذ تلك المشاريع عن (١٤,٠٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألفًا وست مئة مليون ريال.

وقبل أن نختم كلمتنا هذه؛ نؤكد للمواطنين والمواطنات أن اعتمادات هذه الميزانية المباركة (بمشيئة الله) تعكس اهتمامنا بجميع القطاعات، وكذلك بتعزيز الاحتياطيات لتوفير مزيد من الاستقرار في المستقبل.

وختامًا نرغب إلى جميع المسؤولين عن تنفيذ هذه الميزانية أن يضعوا نصب أعينهم الإخلاص ومضاعفة الجهد في العمل لمصلحة المواطن والمساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة لوطننا الغالي.

ونسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمه وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه الميزانية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبناءً على التوجيهات السامية الكريمة روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات البنية الأساسية، وتعد هذه الميزانية استمرارًا للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة، وستساعد هذه المشاريع - بإذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين، وتشجيع الاستثمار.

وقد تضمنت تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي١٤٢٨/١٤٢٩هـ،ما يلي:

١- قدرت الإيرادات العامة بمبلغ (٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وخمسين ألف مليون ريال.

٢- حددت النفقات العامة بمبلغ (٤١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وعشرة آلاف مليون ريال.

وتضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن (١٦٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة وستين ألف مليون ريال.

وفي ما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية التالية:

١- قطاع التعليم والتدريب:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالي (١٠٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وخمسة آلاف مليون ريال.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تم في الميزانية الجديدة اعتماد مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقًا تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (٣٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة وثلاثين ألف مليون ريال.

وفي مجال التعليم العام يتم العمل حاليًا على تأهيل الشركات الاستشارية التي تشرف على تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم «تطوير» البالغة تكاليفه (٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة آلاف مليون ريال، كما تضمنت الميزانية اعتماد إنشاء (٢٠٧٤) مجمعًا ومدرسة

جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حاليًا البالغ عددها (٤٣٥٢) مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لـ (٢٠٠٠) مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبان إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات جامعة الحدود الشمالية مع إنشاء المدينة الجامعية التابعة لها، ومشاريع البنية التحتية لجامعة البنات بالرياض، وكذلك استكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة، وتجهيز المعامل والمختبرات الجامعية، كما تم افتتاح وتشغيل (٤١) كلية جديدة. وسيستمر في العام المالي القادم الابتعاث الخارجي في تخصصات الطب، والهندسة، والحاسب الآلي، والمحاسبة، والقانون في إطار برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، كما تم نقل الكليات التي كانت تشرف عليها وزارة التربية والتعليم إلى الجامعات تحت إشراف وزارة التعليم العالي.

وفي مجال التدريب التقني والمهني ولزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تم افتتاح وتشغيل (٧) معاهد عليا تقنية للبنات و(١٦) معهدا تدريبًا مهنيًا.

٢- الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية حوالي (٤٤,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لإنشاء وتجهيز ما يزيد عن (٢٥٠) مركزًا للرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، وإنشاء (٨) مستشفيات تبلغ سعتها (١٩٠٠) سرير، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المرافق الصحية وإضافات على المشاريع القائمة وتطوير نظام المعلومات الصحية وإنشاء مركز الملك عبدالله للأورام وأمراض الكبد (التابع لمستشفى الملك فيصل التخصصي بالرياض)، وتبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذ تلك المشاريع حوالي (٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون ريال. كما يجري حاليًا تنفيذ (٧٩) مستشفى جديدًا بجميع مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٩٨٥٠) سريرًا.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومبان لمكاتب العمل والضمان الاجتماعي، إضافة إلى دعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، واستكمال مراحل تنفيذ مشروع الإسكان الشعبي في جميع مناطق المملكة الذي خصص له (١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) عشرة آلاف مليون ريال، كما تم اعتماد أول ميزانية للهيئة العامة للإسكان، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، مع العمل على اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والاستمرار في رصده بناء على التوجيهات الملكية الكريمة.

٣- الخدمات البلدية:

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالي (١٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة عشر ألف مليون ريال منها ما يزيد عن (٢,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ألفين ومئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات والمجمعات القروية.

وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (١٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألف مليون ريال تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطىء البحرية.

٤- النقل والاتصالات:

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالي (١٦,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر ألفًا وأربع مئة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة سابقًا للطرق والموانيء والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يزيد عن (١٤,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة عشر ألفًا وست مئة مليون ريال، ففي مجال الطرق شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها (٧٣٠٠) سبعة آلاف وثلاث مئة كيلو متر تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها ما يقارب (٧,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة آلاف وتسع مئة مليون ريال، منها الطريق الساحلي السريع (الجزء الواقع بين جدة والليث)، وازدواج طريق (الظهران/العقير/سلوى «المرحلة الثانية»)، والجزء الأول من الطريق الدائري الثاني بالرياض، وازدواج طريق (تبوك/ضباء «المرحلة الثالثة»)، والجزء الأول من الطريق الدائري بجدة، والمرحلة الأولى من الطريق الدائري الثالث بالمدينة المنورة، وطريق (تثليث/الزرق/العين/يدمه)، والأعمال التكميلية لطرق (القصيم/حائل/

- خادم الحرمين يقر الميزانية الأعلى في تاريخ المملكة بحجم ٨٦٠ مليار ريال.
- المليك يؤكد تعزيز احتياطات الدولة لتوفير الاستقرار في المستقبل.

الجوف) و(القصيم/المدينة المنورة/ينبع/رابغ السريع) و(امتداد طريق الرياض/الدمام السريع)، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن (٢٢٠٠) الفين ومئتي كيلو متر، إضافة إلى ما يقارب (٢٤٠٠٠) اربعة وعشرين الف كيلو متر يجري تنفيذها حاليًا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طرق (الطائف/الباحه/ابها) و(الشقيق/جازان) و(الخرج/حرض/بطحاء) و(نجران/السليل) و(الحائر/حوطة بني تميم) و(توسعة طريق الظهران/بقيق/الاحساء) و(المرحلة الاولى من طريق بطحاء/شيبه/ام الزمول)، والجدير بالذكر ان شبكة الطرق المعبدة القائمة يزيد طولها عن (٥٤٠٠٠) اربعة وخمسين الف كيلو متر.

٥- المياه والزراعة والتجهيزات الاساسية:

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الاساسية والقطاعات الاقتصادية الاخرى حوالي (٢٨,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وعشرين الفًا وخمس مئة مليون ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع المعتمدة في مختلف مناطق المملكة تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها حوالي (١٣,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة عشر الفًا وثلاث مئة مليون ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه، وإصلاح المرافق المرتبطة بمحطات التحلية، ومراكز رسو لصيد الأسماك، وتحويل قنوات الري المكشوفة إلى أنابيب مغلقة، وتحديد مواقع الغابات، وآليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات (الجبيل ٢، وينبع ٢) وإنشاء أرصفة إضافية للموانىء وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات، وتطوير وتوسعة التجهيزات الاساسية للصناعات البتروكيمياوية على مساحة إجمالية تبلغ (٨٧) سبعة وثمانين مليون متر مربع، وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الاخرى، إضافة الى مشاريع المحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء، بتكاليف تقديرية تقارب (٧,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة الاف وست مئة مليون ريال.

٦- صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

استكمالا لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ (٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خمسة وعشرين الف مليون ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية اعتبارًا من العام المالي القادم بناءً على الأمر الملكي الكريم. وسيُواصل مع الصناديق الاخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية والعقارية، والمنشآت الصغيرة والناشئة التي يشملها النظام الجديد للبنك السعودي للتسليف والادخار، وستساهم هذه القروض - بإذن الله - في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو في الاقتصاد الوطني.

ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي منذ إنشائها حتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٧هـ حوالي (٢٢٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتين واربعة وعشرين الفًا وسبع مئة مليون ريال بما في ذلك برنامج الاقراض الحكومي الذي تنفذه الوزارة مباشرة لإقراض الفنادق، والمناطق السياحية، والمنشآت الصحية والتعليمية الأهلية، والمخابز، ويُتَوقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٢٩/١٤٢٨م ما يزيد عن (١٦,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة عشر الفًا ومئتي مليون ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي وتنميته تم تنفيذ برنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الاهلي إضافة لتقديم القروض الحكومية لمؤسسات التعليم الاهلي التي بلغت حتى الآن (٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠) اربع مئة وخمسة واربعين مليون ريال.

وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج الى نهاية العام المالي الحالي حوالي (٦,٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ستة الاف وتسع مئة مليون ريال.

٧- قطاعات أخرى:

أ- بناءً على التوجيهات السامية الكريمة تم اعتماد التكاليف الإجمالية لتطوير أجهزة القضاء ومقدارها (٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة الاف مليون ريال.

ب- تم البدء في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية» التي تصل تكاليفها لما يقارب (٨,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية الاف مليون ريال، والتي سيؤدي تنفيذها إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية - بإذن الله.

ج- تم إقرار «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» التي تمثل احد اهم روافد «المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية» الذي تم إطلاقه العام المالي الماضي والبالغة تكاليفه (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ثلاثة الاف مليون ريال، وصدور «سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات» مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة يهدف لتسريع توفير خدمات الاتصالات لجميع المواطنين والمقيمين في المناطق غير المخدومة حاليًا.

د- تم نقل قطاع الآثار من وزارة التربية والتعليم إلى الهيئة العليا للسياحة.

دفع التنمية.. والازدهار الاقتصادي

من جانب آخر، قال رجال الأعمال والعاملون في القطاع الخاص السعودي بمنطقة الرياض أن الميزانية العامة للدولة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين والتي قدرت بأربع مئة وخمسين الف مليون ريال تؤكد قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، كما عبروا عن شكرهم وتقديرهم لجهود حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله الرامية لدعم عملية البناء والتطوير الاقتصادي والخدمي الذي يهدف لترسيخ الاستقرار الاجتماعي لأبناء المملكة كافة.

وأثنى رئيس مجلس إدارة الغرفة الأستاذ عبدالرحمن بن علي الجريسي على التوجيهات الحكيمة لحكومة المملكة

بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله لإدارة الاقتصاد الوطني التي ظهرت من خلال ميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة ١٤٢٨-١٤٢٩هـ التي أجازها مجلس الوزراء والتي أكدت على العمل على تطوير الاستثمار في العنصر البشري من خلال تخصيص ما يزيد عن ١٠٥ بلايين ريال للتعليم بمختلف فئاته تشكل ٢٥٪ من اعتمادات الميزانية والتركيز على البنية التحتية والاستمرار في احتياطات الدولة وتخفيض الدين العام إلى جانب إيجاد مصدر دخل للدولة في المستقبل. وقال الجريسي انه وفي ظل قيادة هذا الوطن الرشيدة أيدها الله شهدت بلادنا ولله الحمد، إنجازات اقتصادية ضخمة للغاية منها على سبيل المثال التطور الهائل في سوق المال السعودي وإرساء عدد من المشاريع الصناعية والخدمية الجديدة، مع استمرار تقديم الدعم لعدد من المشاريع التنموية المعتمدة في القطاعات المختلفة.

وأوضح أن من أهم سمات هذه الميزانية التي تعد اعلى ميزانية تشهدها المملكة هو تركيزها على محاور مهمة في البنى التحتية والتعليم والتدريب والصحة.

من جانبه، قال الأستاذ عبدالعزيز العذل نائب رئيس مجلس إدارة غرفة الرياض أن مؤشرات الميزانية العامة والتي تعد ميزانية تاريخية تؤكد الحنكة الاقتصادية التي يقود بها خادم الحرمين الشريفين العمل الاقتصادي بالمملكة وان الميزانية المباركة سوف تسهم في دفع خطط التنمية من خلال المشاريع التنموية التي ركزت عليها الميزانية في مجالات حيوية كالتعليم والتدريب والصحة وتخفيض الدين العام والسعي إلى إيجاد دخل للدولة في المستقبل إضافة إلى مشاريع البنية التحتية.

واعتبر الأستاذ خالد بن عبدالعزيز المقيرن رئيس لجنة الأوراق المالية عضو مجلس إدارة الغرفة ان الميزانية الجديدة والتاريخية تؤكد اهتمام حكومتنا الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين بالتنمية في كافة مجالاتها لاسيما تطوير الاستثمار في العنصر البشري من خلال تخصيص ما يزيد عن ١٠٥ بلايين ريال للتعليم بمختلف فئاته تشكل ٢٥٪ من اعتمادات الميزانية إضافة إلى العمل على تخفيض الدين العام إلى ١٩٪ وأضاف المقيرن ان المتأمل في تفاصيل الميزانية يلحظ جليًا التركيز على خدمة المواطن وتوفير الخدمات الضرورية في قطاع التعليم والصحة وتطوير القوى البشرية، من خلال ما تضمنته الميزانية من اعتمادات ضخمة للمشاريع التنموية والبرامج الوطنية التي تهم الجميع مضيفًا بأن الميزانية اهتمت في استثمار الموارد المالية بشكل مدروس ومركز على الأولويات مما يحقق بمشيئة الله تطلعات خادم الحرمين الشريفين بتحقيق التنمية الشاملة.

وأكد الأستاذ حسين بن عبدالرحمن العذل الأمين العام للغرفة ان الميزانية الجديدة تعكس التوجه الصادق لحكومة هذا الوطن نحو تمكين مؤسساته وهيئاته كافة من اداء الدور المنوط بها تجاه إنسان هذا البلد على النحو الأفضل والأكمل دائمًا. وأضاف العذل أن تشديد خادم الحرمين الشريفين وحرصه أيده الله على ضرورة الاسراع في تنفيذ ما جاء في الميزانية الجديدة بأوجز وقت يعكس بوضوح روح الالتزام والجدية.

وأضاف العذل أن توزيع الميزانية يؤكد بوضوح تركيز حكومة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله على كل ما فيه صالح المواطنين سواء فيما يخص تطوير القوى البشرية أو ما يتعلق بتوفير أرقى الخدمات الصحية والتعليمية إضافة إلى العمل على تخفيض الدين العام حيث أشار بيان وزارة المالية أن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٧- ١٤٢٨ه (٢٠٠٧م) إلى مئتين وسبعة وستين ألف مليون ريال لتتقلص نسبته إلى حوالي (١٩) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة ب (٢٨) بالمئة في نهاية العام المالي الماضي ١٤٢٦- ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).